

سيدي الرئيس،

ان الامريكيين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، بدعم من معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، و مرصد حقوق الإنسان في البحرين تود أن أشكر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي لمشاركتها نيابة عن ضحايا الاعتقال التعسفي في البحرين.

وجدت دراسة حديثة أجراها ومركز البحرين لحقوق الإنسان بأن الفريق العامل قد قدم مزاعم بشأن أكثر من 60 شخص من البحرين منذ فبراير 2011، بما في ذلك قام بتوثيق ثلاث حالات مزعومة في أحدث تقرير الاتصالات المشتركة. ويظهر حجم وحدثة مثل هذه الادعاءات بأن الاعتقال التعسفي هو ممارسة منهجية وحديثة في البحرين.

في التقرير المشترك من الاتصالات، أبرز الفريق العامل حالة وجود شاب يبلغ من العمر 15 عاما لم يكشف عن اسمه قد اعتقل في البلاد القديم. وقامت قوات الأمن الحكومية بالقبض على الشاب و و احتجزته، وقاموا بتعذيبه أثناء استجوابه من أجل الحصول على اعترافات كاذبة تم استخدامها لاحقا لإدانة اعتقال الشاب. المحكمة رفضت في وقت لاحق للتحقيق في مزاعم الشاب للتعذيب.

ذكر الفريق العامل في بلاغه للحكومة نيابة عن الشاب بأن اتفاقية مناهضة التعذيب تلزم المحاكم البحرينية إلى التحقيق في جميع مزاعم ذات مصداقية بشأن التعذيب ومقاضاة مرتكبي التعذيب، والإعلان عن أية أدلة تم الحصول عليها عن طريق التعذيب غير المقبولة.

كشفت تحقيقنا أيضا مزاعم واسعة النطاق أن البحرين تشارك بانتظام في الاعتقال التعسفي من خلال تأمين الإدانات من خلال الاعترافات بالإكراه.

ونحن ننضم إلى الفريق العامل في دعوة حكومة البحرين إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وبشكل كامل ونزاهة، واستقلالية التحقيق في جميع ادعاءات التعذيب خلال مراجعة القضاء البحريني، ونظم صوتنا لدعوة الفريق العامل الحكومة إلى إلغاء جميع الأحكام الناتجة عن استخدام الاعترافات المنتزعة بالإكراه.

تقبلوا فائق الشكر